أنباء سورية

الرئيس السوري: انتصاراتنا تهيئ الطريق للحل السياسي

تيلرسون: نريد سورية كاملة وموحدة وحكم أسرة الأسد في طريقه للنهاية

الطفلة هلا ذات العامين ونصف العام تعاني من سوء تغذية نتيجة الحصار المفروض على الغوطة الشرقية (رويترز)

عواصم ـ وكالات: بعد ما يشبه التخلي لفترة طويلة رافقت تسلم الرئيس الاميركي دونالد ترامب منصبه مطلع العام، تحاول الديبلوماسية الاميركية اعادة الزخم للعملية السياسية، حيث زار وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون جنيف أمس وأجرى محادثات مباشرة مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية ستيفان ديمستورا في مقر البعثة الأميركية بالمدينة.
وقال تيلرسون عقب لقائه ديمستورا إن «حكم أسرة الأسد في طريقه للنهاية والقضية الوحيدة هي الكيفية التي سيتم بها ذلك».
وأضاف تيلرسون للصحافيين في جنيف آخر محطة من جولة له استمرت أسبوعا «تريد الولايات المتحدة سورية كاملة وموحدة لا دور لبشار الأسد في حكمها».
وفي اشارة الى التقدم الميداني الذي يحققه النظام، قال الوزير الاميركي: السبب الوحيد في نجاح قوات الأسد في تحويل دفة الحرب المستمرة منذ أكثر من ست سنوات هو «الدعم الجوي الذي تلقته من روسيا». وتابع أنه ينبغي ألا ينسب الفضل إلى إيران في هزيمة داعش لأن طهران مجرد «متطفل».
من ناحيته، أعلن ديمستورا ان الجولة الثامنة من المفاوضات السورية في جنيف ستعقد يوم 28 نوفمبر المقبل. وقال في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن الدولي إن الجولة المقبلة من المفاوضات ينبغي أن تركز على أمرين اثنين هما وليس بالضرورة بذلك الترتيب: صياغة الدستور ومتطلبات الإشراف الأممي على إجراء الانتخابات.
في المقابل، قال الرئيس السوري بشار الأسد إن الانتصارات التي يحققها جيشه تهيئ ارضية للعمل السياسي.
وأضاف الأسد ـ خلال استقباله وفدا روسيا برئاسة الكسندر لافرنتييف المبعوث الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين: ان ما يحققه الجيش وحلفاؤه من تطهير للأراضي السورية من رجس الإرهاب، يهيئ الأرضية شيئا فشيئا للمزيد من العمل السياسي، خاصة أن الحكومة السورية كانت ومازالت تتعامل بإيجابية تجاه أي مبادرة سياسية من شأنها حقن الدماء السورية، واستعادة الأمن والأمان بما يضمن وحدة وسيادة سورية.
وبحسب بيان رئاسي سوري تم الحديث خلال اللقاء حول الاستعدادات لجولة المفاوضات السابعة من مؤتمر (استانا) والملفات التي ستناقش ضمن هذه الجولة، بالإضافة إلى الانتصارات التي يحققها الجيش السوري وحلفاؤه في أكثر من منطقة.
ميدانيا، وصل سباق السيطرة على محافظة دير الزور خزان النفط السوري بين قوات النظام والميليشيات الكردية مرحلة متقدمة أمس، حيث أعلنت قوات سوريا الديموقراطية «قسد» سيطرتها على حقل التنك النفطي ثاني أكبر الحقول النفطية في سورية بعد انسحاب تنظيم (داعش) منه، فيما اعلن الاعلام الموالي للنظام سيطرة قواته على محطة ضخ نفطية في الطريق نحو البوكمال.
وقال قيادي في مجلس دير الزور العسكري التابع للميليشيات الكردية التي تهيمن على «على «قسد» لوكالة الأنباء الألمانية (د. ب. أ)» سيطرت قواتنا على حقل التنك النفطي بعد حصار دام ثلاث ساعات وانتهى بانسحاب عناصر داعش منه باتجاه الجنوب الشرقي نحو بلدات الشعيطات.
من جانبه، قال رئيس مجلس دير الزور العسكري احمد ابو خولة لـ (د. ب.أ) إن «جميع حقول النفط والغاز والمنشآت النفطية في الضفة الشرقية لنهر الفرات أصبحت فعليا تحت سيطرة قواتنا بما فيها حقل العمر أكبر حقل نفطي سوري بدير الزور».
وأضاف أن «جميع الشائعات حول تسليم داعش حقل العمر النفط لمقاتلي قسد غير صحيحة، وإنما تمت السيطرة عليه بعد اشتباكات قوية قبل ثلاثة أيام ولاسيما في مساكن الحقل».
وفي المقابل، قال الإعلام الحربي التابع لحزب الله إن الجيش السوري وحلفاءه انتزعوا السيطرة على محطة ضخ نفطي من تنظيم داعش تمهيدا لتقدمهم صوب آخر معاقل التنظيم في البلاد في البوكمال.
وذكرت وحدة الإعلام الحربي أن المحطة الثانية في ريف دير الزور الجنوبي تعد «منطلقا للجيش وحلفائه للتقدم باتجاه مدينة البوكمال.. التي تعتبر آخر معاقل تنظيم داعش المتبقية في سورية».
وتقع مدينة البوكمال في محافظة دير الزور على الحدود السورية مع العراق على الجهة المقابلة لمدينة القائم العراقية.
وفي سياق متصل، أكد مصدر ميداني في قوات النظام لـ (د.ب.أ) التقدم من بلدة خشام باتجاه بلدة جديدة عكيدات وذلك في إشارة إلى التسابق مع قوات «قسد» للسيطرة على البلدة الاستراتيجية التي تعد أحد أهم النقاط الحاكمة في المنطقة.

«قسد» تسيطر على ثاني أكبر حقل نفط

موسكو تعتبر وجود التحالف الدولي في سورية غير قانوني وتنفي تقريراً أميركياً عن انضمام 3,5 آلاف روسي لـ«داعش»

عواصم ـ وكالات: اعتبرت وزارة الخارجية الروسية أن وجود التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد داعش في سورية غير قانوني، مؤكدة ان ذلك يأتي دون رغبة النظام السوري.
وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا ـ في تصريح أوردته وكالة أنباء (سبوتنيك) الروسية ـ «ندعو الشركاء الدوليين للانضمام إلى جهود روسيا للتغلب على الكارثة الإنسانية في سورية، قبل كل شيء في المناطق التي وقعت لفترة طويلة تحت سيطرة المجموعات الإرهابية، إضافة إلى مناطق خفض التصعيد».
من جهته، نفى قصر الرئاسة الروسي (الكرملين) أمس صحة ما أعلنه مركز (سوفان) البحثي الأميركي عن انضمام 3,500 مواطن روسي لصفوف تنظيم داعش الإرهابي في سورية.
وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف ـ في تصريح نقلته وكالة أنباء/تاس/ الروسية ـ إن «الكرملين يميل للتشكيك في صحة هذا الادعاء، وأن الكرملين ليست لديه فكرة عما استند إليه التقرير وعن المصادر التي استخدمها الباحثون».
وأشار بيسكوف إلى تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عند بدء العمليات الروسية في سورية، حيث قال إن موسكو ترى أن أحد الأهداف لتنفيذ هذه العمليات هو حماية أمن روسيا، وذلك لأن آلاف الروس بمن فيهم هؤلاء من شمال القوقاز، وفقا لاستخباراتنا، يتواجدون في الأراضي التي يسيطر عليها داعش (المحظور في روسيا).
ولفت بيسكوف إلى أن موسكو ـ على مختلف المستويات ـ أشارت إلى الخطر الذي يشكله المواطنون الروس الذين انضموا لصفوف الإرهابيين ويمكن أن يعودوا إلى بلدهم يوم ما، مؤكدا أن التصدي لهذا الخطر المحتمل يقع ضمن أولويات روسيا. وكان مركز (سوفان) البحثي الأميركي قد أصدر تقريرا ـ في وقت سابق ـ ذكر خلاله أن روسيا أصبحت أحد المصادر الرئيسية للمرتزقة الأجانب لداعش.

مساع تركية لإنشاء جيش نظامي في الشمال

وكالات: أفادت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أمس بأن أنقرة نجحت في دفع فصائل الجيش السوري الحر العاملة في منطقة «درع الفرات» شمالي سورية، وهي مجموعات في معظمها مرتبطة بالإدارة التركية، إلى توقيع اتفاق يقضي بالاندماج في «جيش نظامي» معارض.
كما دفعتهم إلى توحيد إدارة المعابر الموجودة في المنطقة الممتدة من جرابلس إلى أعزاز شمالا وبعمق 30 كيلومترا نحو الباب وحدود منبج الإدارية.
وتم الاتفاق، بحسب بيان وقعه نحو 43 طرفا، على انتقال الفصائل من مرحلة المجموعات إلى مرحلة «الجيش النظامي» على مرحلتين، المرحلة الأولى «تتضمن تشكيل 3 فيالق، هي: فيلق الجيش الوطني، وفيلق السلطان مراد، وفيلق الجبهة الشامية»، على أن يتم بعد شهر واحد الانتقال إلى المرحلة الثانية، التي تقضي بـ «تجريد الفصائل من المسميات والتعامل مع الجيش النظامي على النحو الآتي: تحت كل فيلق 3 فرق، تحت كل فرقة 3 ألوية، تحت كل لواء 3 كتائب».

أنباء لبنانية

حزب الكتائب يدعو إلى إقامة جناز الأربعين على الانتخابات

قلق نيابي من «إعصار» العقوبات الأميركية وفشل الاتفاق على الآلية الانتخابية

بيروت ـ عمر حبنجر

أقر الكونغرس الاميركي قوانينه الـ 3 التي تستهدف ما تصفه بالتمويل الدولي لحزب الله، مطالبة الاتحاد الاوروبي توصيف الحزب بالإرهاب كليا، وليس جزئيا، ومعه الحرس الثوري الايراني، ما أثار المخاوف من ان يعرج الإعصار الأميركي المتجه الى ايران، مستهدفا طموحاتها الامبراطورية في بلاد العرب، على لبنان، خصوصا بعدما فشلت الادارة اللبنانية، بتحييد هذا البلد عن صراعات المنطقة، فضلا عن انزلاق الديبلوماسية اللبنانية في مواجهة الدول الشقيقة والعالم مع حزب الله الذي يعي المخاطر، لكنه ينظر اليها بعين ايرانية.
ويبدو ان التحضيرات للهجمات السياسية المضادة اكتملت وكان النموذج في مؤتمر صحافي «لحركة الشعب» التي عقد رئيسها ابراهيم الحلبي مؤتمرا صحافيا في فندق الكومودور اعلن فيه ترشحه للانتخابات، وشن هجوما على الولايات المتحدة وبعض البلدان العربية الحاضنة للبنانيين، بداعي انها تحضر لإعلان مشروع الشرق الاوسط الكبير، الذي يقف وراء هذه الفوضى العربية العارمة. وحركة الشعب، جزء من الحركات والتيارات المنخرطة في خط الممانعة.
وفي هذه الأثناء الأوساط الحكومية منشغلة بالانتخابات وقانونها، وقد نقل زوار الرئيس ميشال عون عنه قوله امس، ان انجاز قانون الانتخابات في فترة قياسية، إنجاز مهم، باعتبار انه سيكون المدخل لتجديد البنية التشريعية التي هي الركن الاساسي للتعبير الحقيقي عن إرادة اللبنانيين.
من جهته، مجلس الوزراء انعقد في السراي الحكومي أمس، برئاسة الرئيس سعد الحريري ونظر بجدول أعمال من 45 بندا، تتناول قضايا غير أساسية. ليس بينها موضوع الانتخابات، الذي كان محور اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بقانون الانتخابات.
بدوره وزير الداخلية نهاد المشنوق قال ان الانتخابات مسألة وطنية تستأهل التأني، وهي ستحصل.
أما وزير العدل سليم جريصاتي، فقد نفى أن يكون بوسع أحد التعدي على صلاحيات رئيس الجمهورية، مشيرا بذلك الى توقيع وزير الصحة غسان حاصباني اتفاقية قرض مع البنك الدولي بـ 120 مليون دولار لصالح المستشفيات، دون العودة الى رئيس الجمهورية. وكانت اللجنة الوزارية لقانون الانتخابات اجتمعت أمس، بعد غياب طويل، ومن دون أن تحسم الخلاف حول النقطتين الأساسيتين: البطاقة البيومترية، والتسجيل المسبق للناخبين في مكان سكنهم.
وفيما اعتبر المشنوق أنه لم يعد بالامكان اعتماد البطاقة البيومترية من دون التسجيل المسبق، رأى وزير الخارجية جبران باسيل أن حرية الناخب مستهدفة من خلال هذا التسجيل المسبق.
وكانت الجلسة «طبخة بحص» وتفخيخ لقانون الانتخاب بحسب وزير المهجرين طلال أرسلان، ومع ذلك بقي الرئيس نبيه بري على قوله بأن الانتخابات النيابية ستجري في موعدها (18 مايو) ومن يفكر غير ذلك فليخيط بغير هذه المسلة، كما أكد الرئيس الحريري عدم تأجيل الانتخابات ولو لساعة واحدة.
لكن السجالات التي دارت بين وزير الخارجية ووزير الداخلية، لا تدعم مثل هذه التأكيدات، حيث ان الأمر بلغ بالوزير باسيل حد عرض تبادل الوزارات مع المشنوق ليريه أنه بإمكانه كوزير للداخلية أن يجري الانتخابات ضمن الشروط والمواعيد المطروحة، لكن المشنوق أصر على أنه لم يعد بالامكان التصويت بالبطاقة البيومترية دون التسجيل المسبق، الأمر الذي رفضه باسيل، مما حمل حزب الكتائب المعارض على الدعوة عبر إذاعة «صوت لبنان» الى إقامة «جناز الأربعين» على الانتخابات النيابية!

ماذا جرى في «حي السلم»؟ ولماذا هذا الزخم الإعلامي؟!

آثار إزالة المخالفات في حي السلم في الضاحية الجنوبية لبيروت (محمود الطويل)

«حي السلم» منطقة سكنية مكتظة فقيرة ومحرومة، يقطنها نحو 200 ألف نسمة أكثريتهم من الشيعة الآتين من أرياف البقاع والجنوب، مع وجود مواطنين سنة وافدين من أقاصي الجنوب الحدودي (شبعا وكفرشوبا)، إضافة الى مجموعة من النازحين السوريين.
وقد شهد هذا الحي أحداث شغب بعد إقدام القوى الأمنية اللبنانية بتغطية من اتحاد بلديات الضاحية وحزب الله على هدم المخالفات وإزالة أكواخ وكافتيريات ومحلات صغيرة، ما أدى الى استفزاز الأهالي لأنهم لم يتبلغوا إنذارات مسبقة ولم يمنحوا مهلة ووقتا لأخذ البضائع والمحتويات قبل أن تتلف في مكانها، فاندفعوا غاضبين الى الشارع وأحرقوا دواليب وسط إطلاق نار، ولم يتردد كثيرون منهم في استهداف المسؤولين بالاتهامات والشتائم، ولم يوفروا حزب الله، متهمين إياه بالتقصير معهم وإهمال أوضاعهم وتغطية الحملة الأمنية ضد الفقراء، في وقت تتغاضى الدولة عن فضائح وسرقات الكبار وعن مخالفات داخل الضاحية وعلى تخومها وخارجها في كل لبنان. وقام محتجون ومتعاطفون بنشر تعليقات على صفحات التواصل الاجتماعي تتضمن الكثير من الشتائم والسباب التي طالت الحزب وأمينه العام، كما انبرى شاب إلى توجيه شتائم وعبارات حادة على الهواء مباشرة طالت نصرالله شخصيا، متهما إياه بإرسال شباب الحزب للموت في سورية، بينما ينسى الفقراء في لبنان، معتبرا أن كل «هم نصرالله الوحيد هو المشروع الفارسي وليس لقمة عيش الفقير»، وقد قامت مخابرات الجيش باعتقاله أمس. وورد كلام على لسان نساء تحدثن عن مظاهر فساد وثراء وتعرض لكرامات الفقراء على يد ماكينة حزبية، وعدد من الاتهامات لم يسبق لأحد من البيئة الشيعية المؤيدة للحزب أن تفوه بها قبل اليوم، والتي باتت تجاهر بالاعتراف بأنها تعبت من الضغط المتواصل عليها حروبا لا نهاية لها، يقابلها فقر لا قعر له، في مقابل نشوء طبقة حزبية تجاوزت في سلوكياتها حدودا كثيرة.
قضية حي السلم أخذت حجما بسبب هذا البعد السياسي الاجتماعي الذي يظهر لأول مرة في التعرض لحزب الله وأمينه العام وانتقاده وفي معقله الأساسي ومن بيئته الحاضنة. ويقول الباحث السياسي ورئيس «مركز أمم للأبحاث» لقمان سليم (هو من الضاحية الجنوبية وسياسي شيعي معارض لحزب الله)، إن «هناك أكثر من طبقة اجتماعية باتت موجودة ضمن بيئة الحزب، والمهم أن الحزب الذي يمثل في الاستراتيجيا وجدان هؤلاء الناس، بات صاحب منظومة مصالح لا تراعي مصالح الناس ومصدر أرزاقهم». وسأل: «هل من الصدفة أن يقع حادثان في الضاحية، الأول على طريق المطار والثاني في حي السلم، خلال يومين؟». وأضاف: «الضاحية الجنوبية ليست بخير، والواقع الاجتماعي للمنطقة ليس بخير، وهي مقبلة على مزيد من الانفجارات المكبوتة والعلنية».
أوساط مطلعة تفيد بأن قيادة حزب الله اهتمت بهذه الحادثة وقررت معالجة الوضع واحتوائه على قاعدة التعويض على المتضررين وعدم إعادة الوضع الى ما كان عليه.

الملف اللبناني والوضع السني «أولوية» عند السعودية

أعد الرئيس سعد الحريري تصورا للجنة عليا لبنانية ـ سعودية مشتركة بالتشاور مع الجانب السعودي، واجتماعاتها ستكون لرعاية العلاقات والمصالح بين البلدين في مختلف المجالات.
ويؤكد بعض زوار الرياض أن القيادة السعودية وضعت الملف اللبناني عمليا على طاولة القرار، وكان أول الغيث العلني قرارين اتخذهما مجلس الوزراء السعودي في جلسته الثلاثاء الماضي وأعلنهما وزير الإعلام د.عواد بن صالح العواد، والأول يفوض وزير التعليم ـ أو من ينيبه ـ البحث مع الجانب اللبناني في مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم السعودية ووزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية، وتوقيعها.
والثاني تفويض وزير الإسكان ـ أو من ينيبه ـ البحث مع الجانب اللبناني في مذكرة تفاهم بين المملكة ولبنان في مجال الإسكان وتوقيعها.
ويكشف زوار الرياض عن أن القيادة السعودية ستستقبل تباعا مروحة واسعة من المرجعيات والقيادات الرسمية والسياسية والحزبية والدينية التي تنتمي الى مختلف ألوان الطيف السياسي والطائفي والمذهبي اللبناني، وبينها البطريرك الماروني بشارة بطرس الراعي.
ويرى مراقبون أن الأولوية عند السعودية هي لترتيب الوضع في الطائفة السنية وإعادة تنظيمها وتوحيدها تحت لواء السعودية وعبر علاقات واتصالات مباشرة مع كل شخصية وحزب على حدة.
الدعوات تشمل أيضا رموزا محسوبة على 8 آذار مثل عبدالرحيم مراد الذي زار السعودية، وفيصل كرامي الذي سيزورها. ومن الطبيعي أن يشعر الحريري بعدم رضا وعدم ارتياح، إذ تتم مساواته بالآخرين وتتم دعوته كسياسي وقيادي سني وليس كرئيس للحكومة، كما توجه هذه الدعوات واللقاءات رسالة مفادها أن الحريري زعيم سني ولكنه ليس أو لم يعد «الزعيم السني»، وأنه من ضمن مجموعة حليفة للسعودية ومرتبطة بها، هو الأول ولكنه ليس كل شيء.

تصريحات روحاني «تتفاعل» في لبنان

استغربت مصادر في 8 آذار الحملة على تصريحات الرئيس الإيراني، خصوصا تعليقات رئيس الحكومة، وتتساءل: هل هي مجرد مزايدات انتخابية داخلية؟ أم أن هؤلاء يعيشون في كوكب آخر ولا يدركون ما يحصل من حولهم؟ وتقول: «إذا سئل الرئيس الأميركي دونالد ترامب عما إذا كان من الممكن، في العراق وسورية ولبنان وشمال أفريقيا والخليج، اتخاذ قرار حاسم من دون أخذ الموقف الإيراني في الاعتبار؟ فلن يتمكن من نفي ذلك؟ وسيؤكد المؤكد الذي لا ينكره إلا من يهوى دفن رأسه في الرمال، ويعيش حالة إنكار للواقع.
هذه الأوساط تشير الى أن رئيس الحكومة سعد الحريري يدرك جيدا أن سياسات طهران في المنطقة تمر عبر حارة حريك، وهو يعرف مثل الآخرين أن الكلمة الفصل تبقى للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الذي يحظى بثقة عمياء من المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، ومن قيادة الحرس الثوري وعلى رأسها الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس، الذي يحظى بقناة اتصال مفتوحة مع السيد، ويوما ما سيتم نشر بعض ما تم اتخاذه من قرارات بين الرجلين كان لها التأثير الكبير في قلب الموازين على امتداد الجبهة المفتوحة من اليمن والعراق وسورية وصولا الى لبنان.
والرئيس سعد الحريري جاء الى رئاسة الحكومة بتسوية رئاسية كان بندها الأول انتخاب حليف حزب الله رئيسا للجمهورية، والرئيس لا يخفي انتماءه الاستراتيجي لمحور المقاومة، ولولا تنازل الحريري في هذا الملف، لما عاد الى السرايا الحكومية، أي أنه عاد الى موقعه بمباركة إيرانية.